المركز الجامعي ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

محاضرات على الخط

مادة مدخل للاقتصاد

د. سراج وهيبة

المحور الحادي عشر: المشاكل الاقتصادية الكبرى

المحور الحادي عشر: المشاكل الاقتصادية الكبرى

I. مشكلة البطالة

تعد البطالة ظاهرة اقتصادية اجتماعية ذات صفة عالمية فهي مشكلة تمس كل الدول سواء متقدمة او النامية غير ان هده المشكلة تزداد اهمية في الدول النامية نتيجة الضغوطات الخاصة بالقطاعات الإنتاجية والخدمية وما يترتب عنها من اثار في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وقد برزت مشكلة البطالة منذ اوائل ثلاثينات القرن 20 حينما اختل التوازن الاقتصادي خاصة في فترة الكساد الكبير 1929 – 1933 حيث بلغ معدل البطالة بالدول الصناعية حوالي 40 %.

1. تعريف البطالة:

تعطل جانب من قوة العمل عن العمل المنتج اقتصاديا تعطلا اضطرابا اضطراريا رغم القدرة والرغبة

هم كافة الاشخاص الذين هم في سن العمل ⟵ في العمل والانتاج.

⟵ **منظمة العمل الدولية (OIT):** هم الاشخاص الذين هم في سن العمل وقادرين عليه وراغبين فيه وباحثين عنه ولكنهم لا يجدون فرصة عمل. وحتى يعتبر الشخص عاطلا عن العمل لابد من شروط:

- ان يكون بسن العمل 18 سنة–60 سنة الحد الاعلى او سن التقاعد.
  حد أدنى لدخول سوق العمل
- ان تتوافر لدى العاطل عن العمل الرغبة والاستعداد الجدي للعمل سواء كان ذلك باجر او لحسابه الخاص.
- البحث الجدي عن العمل بأية وسيلة مثل التسجيل او تقديم طلب لدى مديريات الشباب والتشغيل، الاعلان في الصحف او طلبات عمل مباشرة للشركات واصحاب العمل.
- ⟵ عدم وجود عمل وهو اهم المعايير لاعتبار شخص ما عاطل عن العمل. [i]

2. اسباب البطالة:

- التغير في هيكل الطلب: أي ان اقتصاد اي دولة يعتمد على قطاع معين دون القطاعات الاخرى مثلا (دول زراعية تنتقل الى دول نفطية عراق الجزائر).
- التطور التكنولوجي: كلما زاد التطور التكنولوجي كلما ادى ذلك لزيادة البطالة.

- السياسة الحكومية في تحديد الحد الادنى والحد الاعلى للأجور وهذا قد لا يتناسب مع رغبات العمال والمنتجين.
- اعانات البطالة: وهي من الامور المشجعة للبطالة 75 % في فرنسا كاعانات للبطالة.
- طبيعية بعض المهن التي قد تتعارض مع الوضع الاجتماعي وتقاليد مجتمع ما.

3.انواع البطالة:

تختلف باختلاف اسباب ظهور هذه البطالة وتبعا للمدارس الاقتصادية الذي يتبع نهجا الاقتصادي الذي يحلل ظاهرة البطالة.

⟵ **البطالة الهيكلية:** هي حالة تعطل اجزاء من قوة العمل بسبب تطورات تؤدي الاختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي عن طبيعة العمل المتوفرة. وتقترب البطالة الهيكلية من البطالة الاحتكاكية في ان تطور وسائل الانتاج وتقدمها قد يؤدي الى الاستغناء عن بعض افراد القوة العاملة والفرق بينهما ان **البطالة الاحتكاكية** مؤقتة لان الافراد ينشغلون في البحث عن الانتقال من وظيفة لأخرى (التأهيل لوظائف اخرى) اما **البطالة الهيكلية** حيث تجد شريحة من العمال ان امكانياتها ومؤهلاتها لم تعد مناسبة للمجتمع بسبب تغير هيكل الاقتصاد ⟵يجعل التعطل امرا طويل المدى نسبيا ⟵في حالة ما تترو اعادة التأهيل والتأقلم مع الوضع الجديد. **مثال:** تحول المجتمع من زراعي لصناعي (تغير هيكل الاقتصاد) يصعب انتقال المزارع لموظف في الانتاج + المجتمع الذي يؤهل اعداد كبيرة في تخصصات غير مطلوبة في سوق العمل ⟵يفاقم البطالة الهيكلية.

⟵ **بطالة دورية:** ناتجة عن قصور الطلب على الانتاج وما يصحبه من ركود في تصريف المنتجات عند الاسعار والاجور السائدة ⟵ هنا يتم تشريح عدد من العمال في الصناعات التي قل الاقبال على منتجاتها او توقف عن استيعاب عمال جدد فقد تتوقف بعض المشاريع عن العمل مما يضطر العمال ان يبحثوا عن عمل جديد وهذا يستغرق وقتا وتسمى احيانا بطالة عابرة (ازمة الكساد) تحدث في الدول الرأسمالية (اقتصاد حر) لديها ازمات دورية.

⟵ **البطالة الفنية:** تنشا هذه البطالة نتيجة لترك بعض العاملين عملهم لينتقلوا الى عمل اخر او منطقة اخرى او قطاع اخر او صناعة اخرى وهذا وخلال فترة الانتقال يكونون في حالة بطالة ويستغرق هذا وقتا لان العامل يترك العمل الاول بحثا عن الاجر الاعلى او المعيشة الافضل وهذا يتطلب وقتا بحث في اوقات الرخاء.

مثال: قد يتم الاستغناء عن بعض العمال بسبب التحسينات التي تنجم عن طرق الانتاج او عن آلات ومعدات الانتاج (بطالة فنية) وهذا لا يعني ان التطور التكنولوجي في كل الأحوال ⟵ للبطالة الفنية فالعكس صحيح قد يتطلب خاصة بالدول المتقدمة عدد العمال الطلب على الانتاج. [ii]

⟵ **البطالة الموسمية:** هي رهن بالأحوال المناخية والعادات الاجتماعية مثل الفلاحين وعمال البناء والمشروبات والمأكولات الصيفية، صناع الموضة... وقد نستطيع التغلب على هذا النوع من البطالة باجراء تحسينات على العمل استخدام الوسائل الفنية في العمل كالبيوت البلاستيكية في الزراعة او انتاج ملابس لكل الفصول + استخدام وسائل التخزين السليمة للصناعات الموسمية.

البطالة المقنعة: ⟵ سميت كذلك لأنها غير مكشوفة (بطالة مستترة) غالبا تظهر بالدول الاشتراكية التي يقوم نهجها على توفير عمل كل من هو في سن العمل وقادر عليه.

هذه البطالة تشترط وجود فائض من عنصر العمل في النشاط الاقتصادي حيث تكون قيمة انتاجية الحدية صفر⟵ لذلك يمكن سحب هذا من النشاط الانتاجي دون ان يؤثر الناتج الكلي لذلك فالعاملون او من يعانون من البطالة المقنعة لا يمكثون في بيوتهم او يبحثون عنه لأنهم غير عاطلين عن العمل كليا فهم يعملون في مشاريع ولهم وظائف ويقومون بمهامهم.

بطالة انتقالية واحتكاكية: هذا النوع قصير الامد ⟵ يحدث نتيجة الطبيعة الديناميكية والحركية للاقتصاد والافراد على حد سواء (عمال يضطرون لتغيير اماكن عملهم او مهنهم او مناطق سكنهم يحتاجون لفترة للبحث عن عمل للبحث عن عمل جديد (بديل) او ترك العمل للبحث عن فرص عمل أفضل او اعادة تأهيل أنفسهم لتوجهات جديدة + الخريجين من الجامعات والمعاهد يحتاجون لفترة للتعرف على فرص العمل في السوق والالتحاق بالعمل المناسب (بطالة مؤقتة).

⟵ **البطالة الجامدة:** تدعى احيانا **البطالة الاختيارية** وتمثل **العاطلين الدائمين** والذين لا يسعون وراء العمل حتى في اوقات الرخاء الاقتصادي من اغنياء البلدان النامين ⟵ يعتمدون على فائض اموالهم ومدخراتهم البنكية واسعار الفائدة التي يحصلون عليها + اصحاب الميراث وعقارات + المتسولين والمتسكعين في الشوارع والحركات الفوضوية في الدول المتقدمة (امريكا، اوروبا).

اثار البطالة:

4. اثار اقتصادية:

آثار اقتصادية: عملية هدر الموارد البشرية وعدم استغلالها بشكل كامل⟵ ضياع الانتاج والدخل.

⟵تراجع او تآكل قيمة راس المال البشري فمن المعروف ان الخبرات العلمية والمهارات المكتسبة تشكل أصل ذو قيمة كبيرة وانتاجية عالية الا ان تعطل الفرد عن العمل يوقف من عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها ⟵ فيصبح الفرد اقل انتاجية ويتطلب الامر تأهيله ⟵تكاليف.

⟵ **اثار اجتماعية:** يعيش العاطلون عن العمل عالة عن المجتمع وعلى انتاج غيرهم + عبؤهم على اسرهم والمجتمع + الآفات الاجتماعية + الجرائم + امراض نفسية وعقلية + طلاق انتحار + التفكك الاسري والاجتماعي.

⟵ **اثار سياسية:** ان اشباع الحاجات الأساسية هو محرك السلوك الانسيابي والناحية الاقتصادية هي التي تلعب دور مهم في اشباعها (الحالة الاقتصادية لها دور في السياسة) مثلا إذا كانت دولة ما تعاني من تدهور في النمو الاقتصادي ⟵ شعبية حكامها ⟵ البطالة السياسات الجيدة للحكومات معدلات البطالة ⟵ النمو الاقتصادي.

5. وسائل معالجة البطالة:

يرتبط سوق العمالة ⟵ متطلبات الاقتصاد الوطني ومستويات تطوره وشكل مهارته لعلاج البطالة لابد من اجراء مجموعة من التغييرات في هيكلة الاقتصاد حتى تتفوق في النمو الاقتصادي على العدد السكاني وحتى تستوعب الأنشطة الاقتصادية المخططة فائض القوة العاملة وتشغيلها بكل طاقاتها.

*ضرورة وضع العامل في مقدمة اي خطة اقتصادية او اجتماعية وعدم تركه يغرق في حكم اليد الخفية.

⟵ تشير ان الحد من البطالة يختلف باختلاف نوعية هذه البطالة **فالبطالة الموسمية** يتم الحد من اثارها السلبية بالاعتماد على التقدم العلمي والتكنولوجي في الأنشطة الاقتصادية + مهارة العاملين.

البطالة المقنعة ⟵ توفير خطط سليمة لتوزيع عادل للعمال على مستوى القطاعات والمناطق التي تعاني من البطالة المقنعة واستغلالهم في قطاعات تعاني من نقص العمالة.

*لذلك فالحد من البطالة عملية معقدة تحتاج لتخطيط شامل يضع في الحسبان مسايرة معدلات نمو السكان بـ معدلات النمو الاقتصادي (هدف الدولة) ⟵ التي تعمل **على استخدام ادوات السياسة الاقتصادية.**

I. زيادة الطلب الكلي:

⟵ **السياسة النقدية:**

- تخفيض سعر الفائدة على القروض الاستثمارية والاستهلاكية وعلى الاوراق التجارية (كمبيالات).
- نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية ⟵ قدرتها على منح القروض.
- دخول البنك المركزي لسوق الاوراق المالية كمشتري للسندات.

⟵ **السياسة المالية:**

- الانفاق الحكومي على المشاريع الخدمية ⟵ الدخل او خلق دخل جديد.

- الانفساق الحكومي ⟵ الاستهلاك ⟵ الاستثمار عرض النقود ⟵يستوعب العاطلين عن العمل.
- الضرائب على الدخول خاصة المتدنية ⟵ قدرة الفرد على الانفساق.

II. تسهيل عملية انتقال العمالة بين القطاعات الاقتصادية والاقاليم ⟵ توفير مناصب عمل للعاطلين في قطاعات مزدهرة.

III. وضع سياسة اجور محكمة للتوسع في التشغيل.

IV. ساعات العمل ⟵ تشغيل العمال.

V. تسهيل هجرة العاطلين عن العمل ⟵الخارج ⟵ نسبة البطالة ⟵ عوائد الدولة من العملات الأجنبية (تنشيط الاقتصاد القومي).

VI. مستويات الدعم المالي الذي تقدمه بعض الدول الرأسمالية للعاطلين عن العمل (في بعض الاحيان وصلت 75% من الاجور بفرنسا) على ان تضم الدول الحد لمعيشة العاطلين ⟵لتفادي الاثار الاجتماعية.

VII. سن الدولة للقوانين للتقليل او الحد من العمالة الوافدة من الخارج. [iii]

II. مشكلة التضخم

لقد تعددت التعاريف المقدمة للتضخم على اختلاف المدارس الاقتصادية وتطور الفكر الاقتصادي وعليه عرف **التضخم** بطرق مختلفة تبعا لاختلاف نظرياته وتعددها ومن ضمن هذه التعاريف نذكر.

1. مفهوم التضخم: "هو الارتفاع المؤكد في الاسعار".

التحليل: تجدر الإشارة ان هناك بعض الحالات التي ترتفع فيها الاسعار ولكن ذلك لا يعتبر تضخم لأنها ناتجة على الخصائص التنافسية للاقتصاد.

مثلا: عجز العرض (المحاصيل الزراعية ← الاسعار) او الطلب على السلع وعنصر العمل ←في كل الحالتين لا تعتبر الارتفاعات في الاسعار تضخمية.

- من جهة اخرى إذا زادت الدولة من الضرائب على السلع لتحقيق استقرار نسبي في الاسعار تبدوا مرتفعة يؤدي للتضخم الوقتي.

يمكن اظهار **تعريف التضخم** من خلال العوامل المسببة له (مستويات الدخل النقدي ومستويات الأسعار).

التضخم الاقتصادي (او الحالة التضخمية للاقتصاد) ← هو الوضع الذي ترتفع فيه **الدخل النقدي**.
(فمثلا: ربما يسود وضع انكماشي في الاقتصاد ↙ الدخل النقدي + ↗ حجم البطالة + الاسعار تبقى ثابتة ← وهي القدرة التي تقع بين حالة الكساد والانتعاش.

وهنا مجددا يحدث إلتباس حول التعاريف المستندة للتضخم على اساس العوامل المسببة له والتي يدري اصحابها بان التضخم "يكون موجودا عندما يكون الدخل النقدي في حالة توسع تفوق نسبة الدخل الحقيقي الناتج عن النشاط الاقتصادي" **او انه** "ذلك الجزء من الارتفاعات في الاسعار الناتج عن التدخل الحكومي في النقود والصيرفة".

جل هذه التعاريف هي ضيقة الأفق.

التضخم يصف حالة من الحالات التالية:

1. الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
2. ارتفاع المداخيل النقدية او عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل: الأجور والارباح.
3. ارتفاع التكاليف الإنتاجية الثابتة والمتغيرة.
4. الافراط في اصدار النقود.

← وعليه يتفق بعض الكتاب حول تعريف التضخم **من خلال المستوى العام للأسعار** وبالتالي فان: **معدل التضخم في الاقتصاد** هو "**ذلك المعدل المتغير المستوى العام للأسعار لاقتصادها**". [iv]

← اما الكلاسيك عرفوا التضخم: "**ذلك الوضع الذي يرتفع فيه المستوى العام للأسعار بشكل سريع جدا او تنخفض قيمة النقود بشكل شديد جدا**" ← **(تضخم جامح)** والذي بموجبه تنهار العملة بشكل تام كما حدث بألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى اساس ذلك فان الزيادة في المستوى العام للأسعار تصبح من حيث النظر الى حالة تضخمية معتمدة على معدل الزيادة في مستوى الاسعار لكل وحدة زمنية.

2. أسباب التضخم:

← **التضخم الناشئ عن سحب الطلب:** ان المستوى العام للأسعار يميل نحو الارتفاع كلما زاد الطلب الكلي الفعال او (حجم الانفاق الكلي) في المجتمع. فترة زمنية محددة مع بقاء العوامل الاخرى على حالها والعكس صحيح. (هذا النوع من التضخم يحدث حيث يرتفع الطلب الكلي الجماعي لقطاع المستهلكين والمستشهرين في وقت يظل فيه العرض المتاح من السلع والخدمات قائما نظرا لان الموارد الاقتصادية اصبحت كلها مستغلة بالكامل **لأنه لا يمكن زياده الانتاج من السلع والخدمات بسرعة كافية لمواكبة الزيادة في الطلب.)**

المرحلة 1: لا يحدث فيها اي تضخم (لان الموارد الاقتصادية لا تكون مشتغلة بكاملها ← او زيادة في الانفاق القوي ← لزيادة مماثلة في تشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة في الانتاج الكلي بينما تحافظ الاسعار على مستواها ثابتا.

المرحلة 2: يقترب الاقتصاد القومي من مستوى التشغيل الكامل والانتاج الكامل اي مع استمرار الزيادة في الانفاق القومي تصبح الموارد الاقتصادية أكثر ندرة وقد تفقد من السوق وبالتالي اسعار هذه الموارد و كلفتها وكلفة الانتاج يؤدي لارتفاع اسعار السلع والخدمات المنتجة (تشهد هذه المرحلة قدرا معقولا من التضخم وارتفاع المستوى العام في الأسعار.

المرحلة 3: يصل الاقتصاد لمستوى التشغيل الكامل يصبح من الصعب ← الإنتاج وعليه فان أي زيادة في الانفاق العام او (الطلب الكلي) ينشئ **التضخم الحاد او الشامخ.**

← **التضخم الناتج عن دفع التكاليف:** يميل المستوى العام للأسعار الى الارتفاع كلما ↗ المستوى العام لتكاليف الانتاج في فترة زمنية محددة مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة والعكس صحيح.

وترتفع تكاليف الانتاج عادة لـ ↗ اجور العمال بمعدلات تفوق انتاجيتهم، ↗ اسعارها في البلد المصدر، قيمة الخارجية لعملة البلد المستورد (و م أ سنة 1949 ← انخفاض الجنيه الإسترليني بالنسبة للدولار).

التضخم المشترك: (تفاعل عوامل سحب الطلب ودفع تكاليف معا) يدفع التضخم للظهور (أي **حجم النقود المتداولة دون تغيير في حجم الانتاج يترافق مع تكاليف عناصر الإنتاج**).

التضخم المستورد: هو الزيادة المتسارعة والمستمرة في اسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج (يحدث بالاقتصاديات الصغيرة المفتوحة الأردن مثلا) اي الدول تستورد 3 من السلع والخدمات مرتفعة الاسعار وتضطر لبيعها في الاسواق المحلية بتلك الاسعار (اي ان الدول الصغيرة عبارة عن مستهلك صغير لا يستطيع التأثير في حجم السوق العالمي واسعاره).

لابد من التفريق بين تضخم التكاليف وتضخم المستورد.

تضخم التكاليف: استيراد مواد اولية وعناصر انتاج بأسعار مرتفعة ومتضخمة تدخل بالعملية الإنتاجية.

تضخم المستورد: للسلع النهائية التي تستهلك فور استيرادها (ملابس، احذية، اطعمة جاهزة).

تضخم هيكلي: يحدث نتيجة حدوث غير متوازنة مع الطلب وزيادة التكاليف في بعض الصناعات الرئيسية (اي حيث اسعار بعض السلع الأساسية في الانتاج التي تدخل كمواد اولية او وسطية في انتاج سلع اخرى يؤدي ارتفاع اسعار هذه السلع الاخرى بالتالي المستوى العام للأسعار).

(مثال: اسعار البترول الخام يدخل في انتاج الكثير من السلع والصناعات الاخرى كمصدر للطاقة والرقود في تشغيل المصانع مثلا) + الاجور في بعض الصناعات الرئيسية مثل: الحديد، الاسمنت تكاليف البناء تنعكس على القطاعات الاقتصادية الأخرى.)

3. أنواع التضخم:

- تضخم دفع التكاليف: يحصل بالدول الرأسمالية المتقدمة ويبرز نتيجة مطالبة العمال برفع اجورهم التكاليف الانتاج الاسعار نتيجة سعي المنتجين للمحافظة على مستويات ارباحهم.
- تضخم سحب الطلب: يظهرون نتيجة الانفاق الحكومي او عرض النقد من قبل البنك المركزي قيمة العملة يدفع المجتمع للتخلص من العملة المحلية (الوطنية) والبحث عن عملات اجنبية أكثر استقرارا.
- التضخم الحلزوني: يظهر بسبب تكاليف الانتاج + الطلب حيث تتفاعل عوامل الطلب مع عوامل التكاليف الاسعار بشكل متصاعد يشبه الشكل الحلزوني.
- التضخم الزاحف: سمي كذلك لأنه يبدا معدلات متدنية وفي قطاع معين ثم يرتفع ليزحف لكافة القطاعات يستمر لفترات طويلة.

- التضخم الجامح: من أخطر الانواع سمي كذلك لان الاسعار ترتفع بطريقه تشبه جموح الحصان الذي يقف بشكل مستقيم اي ان الاسعار ترتفع بطريقه تفقد العملة المحلية قيمتها، بشكل سريع وهذا ما يحصل اثناء الحروب (الاسعار ترتفع بمرور الساعات).
- علاج هذا النوع: هو استبدال العملة الوطنية بشكل كامل ليستعيد الاقتصاد وضعه الطبيعي مثال ذلك: اصدرت المانيا عملة جديدة **سميت بالمارك الذهبي** = 100 ألف مارك قديم وذلك لسعي العملة القديمة من التداول ومعالجه التضخم.[٧]

5. اثار التضخم: (الاقتصادي والاجتماعي)

اثار اعاده توزيع الدخل:

← ازدياد ارتفاع الأسعار بصورة كبيرة ومستمرة ↙ مستمر لقيمة العملة الوطنية وبالتالي↙ قدرتها الشرائية في حالة التضخم يكون عرض النقود ↗ من الطلب على النقود ← لانخفاض سعر الفائدة.

← عندما تنخفض قيمة العملة بفعل التضخم ← تفقد النقود احدى وظائفها الأساسية) مخزن القيمة، اداة ادخار) فارتفاع الأسعار+ انخفاض سعر الفائدة + الخوف من المستقبل كلها عوامل تعمل على تخفيض الميل للادخار + ↗ الميل للاستهلاك.

←بسبب ↗ اسعار السلع المنتجة محليا مقارنة بالسلع المستوردة يقل الطلب على المنتجات المحلية← بالمنتجين الى تخفيض حجم الإنتاج.

← في حالة التضخم الاستثمارات بسبب ↗ التكاليف بصفة عامة والاجور بصفة خاصة.

← ↗ معدلات البطالة ←كلما ↙ الانتاج ← بتسريح العمال.

← ↗ عدد الفقراء بالمجتمع بسبب ارتفاع معدلات البطالة والمستوى العام للأسعار.

← ان أكثر المتضررين من التضخم هم اصحاب الأجور، فمداخلهم عاده تكون ثابتة وحتى لو تغيرت تتغير ببطء ومعدل اقل من معدل ارتفاع الأسعار ← هذا يجعل مداخلهم الحقيقية في حاله تدهور مستمر.

← تفشي الرشوة والفساد الإداري والكسب الغير مشروع.

6. وسائل معالجة التضخم:

← **السياسة النقدية:** هي الرقابة الفعالة التي يمارسها البنك المركزي على الجهازين النقدي والمصرفي في بلد ما، ويضعف أثر هذه السياسة عندما يكون المركز النقدي للحكومة قويا وتكون السيولة التي تتمتع بها المصارف التجارية مرتفعة. + الوضع الاقتصادي والمالي وما يفرضه من قيود على سياسة البنك المركزي يحد من اثره على مستوى النشاط الاقتصادي اذا لا يمكن اعاده استقرار الأسعار والتوازن النقدي

الا بتعاون الحكومة والبنك المركزي باتخاذ اجراءات والتي يمكن من خلالها ان يساهم البنك المركزي برسم سياسه التنمية لذلك لابد على البنك المركزي بتعبئة الادخار لتمويل **جزء من الاستثمارات القومية** عن طريق الخدمات المصرفية + انتشار فروع الجهاز المصرفي في جميع انحاء القطر + بث الوعي المصرفي لدى المواطنين + اتباع سعر فائدة يهدف الى تحفيز الادخارات + فرض اسعار فائدة متباينة عند تسليف (اقراض) القطاعات المختلفة (على حسب طبيعة النشاط الاقتصادي، الصناعي او التجاري).

لذلك فان مهمة الحفاظ على سعر مستقر لا تتوقف على السلطات النقدية والجهاز المصرفي فحسن بل يعتبر ايضا واجب الجهات الاقتصادية لذلك لا بد من تعاون الأجهزة المالية والنقدية.

← **السياسة المالية:** يمكن للسياسة المالية ان تلعب دورا في مواجهة الضغوط التضخمية من خلال تخفيض الطلب الكلي وذلك لاستخدام العديد من الادوات مثل: الضرائب، الادخار الاجباري وتخفيض الانفاق العام + توجيه الطلب نحو الاستثمارات + نظم الاعفاءات والاعانات.

← **سياسة التجارة الداخلية:**

- **سياسة التسعير:** الطابع المميز لها هو وجود اسعار حره تحركها حركة السوق واسعار تحددها الدولة من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي وحتى تؤدي هذه السياسة دورها في تصحيح الاختلال التضخمي لابد لها من ان تضع في الحسبان كل من المعنى الاقتصادي + الاجتماعي لاتجاهات الاسعار وان تضمن ان حركة هذه الاسعار لا تعرقل اهداف الانتاج واعاده توزيع الدخل القومي والاهداف الاجتماعية التي تتضمنها الخطة التنموية + على الدولة حماية القطاعات الحساسة وتأثير ارتفاع الأسعار.
- **سياسة الدعم:** عملت الدول على دعم اسعار بعض السلع الرئيسية من خلال تثبيت اسعار ملائمه (الإعانة تعمل على المحافظة على القوة الشرائية للنقود ولكن مع عدم توفير السلع لأنها تحمل في طياتها اثار اقتصادية واجتماعية (مثلا: تؤدي لإبطال قانون العرض والطلب اسعار السلع الاخرى نتيجة اسعار السلع التي دعمت ... الخ).
- **سياسة التخزين:** يهدف ضمان تدفق السلع الى الاسواق وبالتالي ملاءمة العروض من السلع مع الطلب عليها يحقق استقرار في الأسعار.
- **سياسة التجارة الخارجية:** يتمثل دورها في التأثير على الانتاج والدخل القومي + التكوين الرأسمالي + توزيع ونمط الاستثمارات.

[i] . طارق عبد الرؤوف محمد عامر، البطالة مفهومها، أسبابها، خصائصها : اتجاهات عربية وعالمية، دار المنهل للنشر، 2017، ص 66.
[ii] . طارق عبد الرؤف محمد عامر، اسباب وابعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2019، ص 89.
[iii]. المرجع نفسه، ص 136.
[iv] . زكي رمزي، التضخم والتكيف الهيكلى فى الدول النامية، دار المستقبل العربى، 1996، ص 46.
[v] . سعود جايد مشكور، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009، ص 99.